النزاعات الإثنودينية في منطقة الساحل جنوب الصحراء – دراسة حالة نيجيريا-

Ethno-religious Conflicts In The Sahel Region South of The Sahara -Studing Negerian Case-

د/ أمال بوساحة

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

amel.bous04@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/02/18 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تحاول هذه الدراسة تحليل ظاهرة النزاعات الإثنودينية التي برزت في الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة وخصوصا في منطقة الساحل جنوب الصحراء، من خلال تفسير الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اندلاع هذه النزاعات وانتشارها، حيث تعد الظاهرة الإثنية كمحصلة لتزايد مطالب الإثنيات وتنازعها والتي برزت نتيجة للرواسب التاريخية التي انتجتها الحدود الجغرافية الموروثة من الاستعمار والتي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات الإفريقية، إلى جانب تبعية الانظمة الحاكمة في هذه الدول للدول الاستعمارية التي تسعى إلى الحفاظ على مناطق النفوذ في القارة، هذا بالإضافة إلى إفتقار منطقة الساحل جنوب الصحراء خصوصا لشروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تُسهم في بناء ثقافة المواطنة وتحقيق الامن المجتمعي خصوصا في الدول التي تتسم بالتعددية الاثنية.*

الكلمات المفتاحية: *: النزاع الاثنودیني، منطقة الساحل، جنوب الصحراء، الامن المجتمعي، التعددية الاثنية.*

Abstract*: This study attempts to analyze the phenomenon of ethno-religious conflicts that have emerged in the international arena during recent decades, Especially in the Sahel region south of the Sahara, by explaining the real reasons underlying the outbreak and spread of these conflicts, where the ethnic phenomenon is a result of the increasing demands of ethnicities and their conflict, which emerged as a result of the historical deposits produced by the geographical Economic and social development that contributes to building a culture citizenship and achieving security of community, especially in countries characterized by multi-ethnicity. Keywords: ethnic conflict; Sahel, sub-Saharan region; Security of Community; multi-ethnicity.*

key words: *ethno-religious conflicts, Sahel region, south of the Sahara, ,societal security, multi-ethnicity.*

مقدّمة:

تعرف الدولة الوطنية في أفريقيا تنوعا لمختلف الإثنيات مقابل عجز النظم السياسية فيها عن التعامل مع واقع التعدد لمجتمعاتها، بشكل أدى إلى تنامي وانتشار ظاهرة النزاعات ذات الطابع الإثني-الديني، وفشلها في بناء دولة وطنية تتعايش فيها مختلف الإثنيات والأعراق على أساس المساواة والتكافؤ بإشراكها في عملية بناء الدولة الوطنية وتضمن بذلك استتباب الأمن والاستقرار. غير أن ما يحدث في القارة الأفريقية هو وقوع أغلب دولها في دائرة النزاعات لتصبح أراضيها بيئة خصبة للجماعات الإرهابية والحركات الجهادية، لاسيما في منطقة الساحل جنوب الصحراء. وتعد الأخيرة منطقة تعج بالنزاعات الإثنودينية نظرا لخصوصية التنوع العرقي وهشاشة أنظمتها السياسية والإقتصادية والأمنية، وفي ضوء ذلك تعتبر نيجيريا إحدى الدول التي تعاني من ظاهرة النزاعات الإثنودينية نظرا لتعدد تركيبتها السكانية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة الوقوف على حالة النزاع الإثنوديني في نيجيريا بالتطرق لمحاور ثلاث تتناول: تحديد المفاهيم ومن ثمة الأسباب والعوامل التي أدت إلى النزاع في نيجيريا، والتهديدات الأمنية للنزاع على منطقة الساحل جنوب الصحراء.

إشكالية ومنهج الدراسة: تعد ظاهرة النزاعات الإثنودينية من بين الدراسات التي لقيت اهتمام الباحثين السياسيين. نظرا لما تشكله من تهديد أمني للدولة الوطنية وما يتنج عنها من تداعيات تمس حتى دول الجوار، وجمهورية نيجيريا من الدول ذات التعدد العرقي والإثني في منطقة الساحل الأفريقي، الأمر الذي جعلها تعاني من تنامي النزاع الإثنوديني بين مختلف مكونات توليفتها السكانية. على ضوء ما تقدم يمكن تم اعتماد منهج دراسة حالة والمنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالظاهرة محل الدراسة، ومن هنا تم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يشكل النزاع الإثننوديني في نيجيريا تهديدا أمنيا على منطقة الساحل الأفريقي؟

فرضيات الدراسة:

-كلما تنامت متغيرات الإنقسام الداخلي بنيجيريا، أثر ذلك على تنامي النزاعات الإثنودينية بنيجيريا ومنطقة الساحل الأفريقي.

-كلما استمر بقاء جماعة بوكوحرام في نيجيريا، أدى ذلك إلى تشكيل تهديد على أمن منطقة الساحل الأفريقي.

خطة الدراسة:

مقدمة:

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني: أسباب وعوامل الإنقسام والنزاع في نيجيريا

المحور الثالث: التهديدات الأمنية للنزاع النيجيري على منطقة الساحل

خاتمة

1. المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

1.1-تعريف النزاع: تعود الجذور التاريخية للنزاع إلى بداية التاريخ البشري على كوكب الأرض، وبداية التناقض والتعارض في المصالح، وفي القيم التي تنطوي عليها ديناميات السلطة، ويمتد النزاع إلى جوانب عديدة لا تقتصر فقط على المصالح الإقتصادية أو السيطرة على السلطة، بل يشمل قيم وهوية المجتمع (Ho-Wong , 2008, pp. 3-5).

يُعرف النزاع من الناحية اللغوية بأنه: التخاصم والتجاذب، وتنازع القوم في شيء: اختصموا بينهم أي خصومة في حق. أما من الناحية الإصطلاحية، فهو من: Conflict بالإنجليزية: وبالفرنسية Conflit.

ويرى **ديفيز** بأن النزاع عبارة عن مجموعة من الإدراكات لجملة من الأهداف غير المتوافقة، أو بعبارة أخرى فإن النزاع يعني عدم توافق قصير الأجل وقابل للحل إذا استخدمت أدواته بشكل صحيح (وحيد دحام، 2012، الصفحات 19-20).

في حين يميز العديد من الباحثين بين تصورين للنزاع: تصور موضوعي وتصور ذاتي، فالأول يحدد النزاع "بالوضع التنافسي الذي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه من طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يحتله الطرف الآخر"، ويعرف **كينيث بولدينغ** النزاع من هذه الزاوية "بأنه الحالة أو الوضعية التنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"، أما التصور الذاتي فيرى النزاع على أنه "إدراك الوضع الموضوعي إدراك مشوه أو خاطئ". (زغدار، 2017، صفحة 305).

ويمكن أن نعرف النزاع **Conflict** "بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، أو يتطور إلى أشكال أخرى إقتصادية، أمنية أو إعلامية". (قادري، 2007، صفحة 11).

في حين يعرف النزاع الدولي بأنه: "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما"، وتعرفه **المحكمة الدائمة للعدل الدولي** النزاع الدولي على أنه: "خلاف حول نقطة قانونية، أو واقعية، أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية، أو المنافع بين دولتين" (حداد، 1998، صفحة 17). أما **ريمون آرون** فيعرف النزاع الدولي بأنه: "ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة تضاد المصالح" (بوقارة، 2008، صفحة 7).

من خلال التعريفات السابقة، نجد أن ظاهرة النزاع تم تناولها من زوايا مختلفة قانونية أو سياسية، ولكنها تتفق حول نقطة واحدة، وهي تضارب وتصادم في مصالح الأطراف المتنازعة والتي تؤدي في النهاية إلى نشوب النزاع.

2.1- تعريف الإثنية: تعد الظاهرة الإثنية من بين الظواهر التي برزت في الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب تزايد مطالب الإثنيات وتنازعها، خاصة في الدول التي تتسم بالتعددية الإثنية.

الإثنية كمصطلح تعود أصوله التاريخية حسب **ورسلي** إلى العهد الإغريقي، ومن الناحية اللغوية كلمة إثني Ethnic مشتقة من كلمة أصلها إغريقي هي كلمة éovrkos وتعني الوثني أو الهمجي، وهي الأخرى مشتقة من éovos(Ethnos) أي أمة وأطلقت على الأمم من غير اليهودية (محمد عاشور ، 2002، صفحة 26).

ويدل استخدام لفظ **الإثنية** للإستدلال على مجموعة من الأفراد تشترك في العرق والإنتماء والسلوك الثقافي وفي شكل العادات والتقاليد، ومحتوى الأفكار وانتقالها، لتتجلى في أنماط السلوك العلني. ويشير **ف.بارث** في بحثه الموسوم **بالحدود العرقية**: أن هناك نوعان من هاته الحدود، تلك التي تكون داخل المجموعة العرقية (الداخلية)، وتلك من دون المجموعة العرقية (خارجية)، الأولى يقصد بها مجال الإندماج الذاتي في المجموعة العرقية أين تتداخل مع العملية الهوياتية لها بالتعبير عن الولاء تجاه الأفراد والأعضاء من نفس المجموعة، أما الحدود الخارجية هي التي ترسم مساحة فاصلة للغرباء وتستبعدهم (Wsevolod & Isajin, 1993, p. 6).

أما **دوائر المعارف والموسوعات** أعطت هي الأخرى تعريفا للإثنية، فبحسب الموسوعة البريطانية فإنها تعتبر الإثنية: "جماعة إجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية أو الثقافة".

بينما يعرفها **معجم لاروس** انطلاقا من اللفظ "إثني Ethnie"يعني تجمع عائلي في نطاق جغرافي على أسس قرابية، أو إقتصادية، أو إجتماعية، أو ثقافية (محمد عاشور ، الصفحات 28-29).

وتميز **منظمة اليونسكو** UNESCO بين مفهومين للإثنية، الأول يراد به "العرق" وهو طبيعي، والثاني إجتماعي مرتبط بالتكوينات الطبقية، مما يشير إلى استخدام العديد من الباحثين المفهوم مرادفا لمفهوم "**العرقية Racial**"، فالإثنية بالنسبة لهم هي السلالة أو العرق سواء كانت رئيسية أو فرعية.

وهناك من الباحثين ركز على عنصري اللغة والدين، حيث يعرف **جورج قرم** "الجماعة الإثنية": كجماعة بشرية تؤكد على مستوى مجمل أعرافها نوعية خاصة، موقفة عليها دون غيرها من الجماعات. وأهم نقطتين في النوعية الإثنية اللغة والدين، لأنهما يكفلان تواصلا أمثل بين جميع أعضاء الإثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات أخرى (زغدار، صفحة 307).

انطلاقا من هذه التعريفات فإن الهوية الإثنية أو الجماعة الإثنية لها خصائص مشتركة، فحسب **أنتوني سميث** توجد ستة فئات رئيسة تتيح لنا الولوج إلى قواعد الإثنية وهي: الإسم، التاريخ، الماضي المشترك، الثقافة، الإقليم، التضامن بين أفرادها فهذه القواعد تشكل نقاط إرتكاز والتي تميز الجماعات الإثنية عن بعضها. ويمكن أن تحمل الإثنية في طياتها جانبين: جانب إيجابي: يقوم على المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم، وجانب سلبي: يمكن أن يهدد التضامن الوطني ووحدته. وغالبا ما ينظر

إلى الإثنية من جانبها السلبي لإستخدامها لتحقيق أغراض سياسية كإنشاء دول جديدة تخص مجموعة عرقية معينة (مرابط ، صفحة 2).

3.1- تعريف الدين: يعرف الدين لغة: بمعنى الطاعة والإنقياد وفي الإصطلاح الإسلامي: هو ملة الإسلام وعقيدة التوحيد. أما من الناحية الإصطلاحية فيعرف بأنه: الشرع الإلهي المتلقى عن طريق الوحي.

ويعرفه المفكرون الغربيون بقول **كانط**: "أن الدين هو المشتمل على الإعتراف بواجباتنا كأوامر إلهية"، أما **رودولف إيوكن** فخصه من الناحية الفكرية التأملية، بأن الدين: هو التجربة الصوفية التي يتجاوز الإنسان فيها متناقضات الحياة.

والدين هو اعتقاد قداسة الذات، ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لتلك الذات ذلا وحبا، رغبة ورهبة. هذا التعريف فيه شمول للمعبود سواءً كان معبودا حقا -وهو الله عز وجل- أو معبودا باطلا، كما يشتمل العبادات وحال العابد (موسوعة الأديان).

يتصل الدين بشكل حدسي بصلة تتجاوز الإنسان وصلته بالإله، ولهذا فإنه بالأساس له أثر في الواقع الإجتماعي، بما يضفيه من قيمة لنظام الأشياء المتواجدة، فهو تجربة عيش للمقدس وتنظيم للفعل الجماعي الذي يدور حول هذه التجربة، وتشير كلمة منظمة إلى تصور جمع من الناس تربطهم تراتبية داخلية، وظيفية، تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة، وبالتالي تكون للمنظمة سلطة تستند لها قواعد وضوابط داخلية لإرساء شرعيتها والحفاظ عليها، بإجماع له ذو طابع إيماني، الأمر الذي يكسب المؤسسة الدينية الإستمرارية في الزمن (الرحيلي، الصفحات 23-27).

انطلاقا مما تقدم يمكننا القول أن الدين يحمل في طياته اتجاهين:

اتجاه روحي: يشتمل على الطاعات والمقدسات والمعتقدات. واتجاه وظيفي: يقوم بتحديد القواعد والقيم الأساسية التي تحدد علاقة البشر بالمعبود، وعلاقة الأفراد فيما بينهم، كما يفضي إلى الشعور بالإنتماء إلى وحدة أساسية تقوم بالحفاظ على وحدة الأفراد المنتمين إليها من الإنقسامات والإنشقاقات الداخلية.

4.1- منطقة الساحل الإفريقي جنوب الصحراء: تشكل منطقة الساحل، منطقة فاصلة لمنطقتين متباينتين مناخيا ونباتيا، حيث تمتد من غرب القارة الأفريقية إلى شرقها، وتشمل أكثر من عشرة دول: السودان، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والسينغال، أريتريا، جيبوتي، إثيوبيا. غالبا ما تتسع أو تضيق هذه المنطقة لاعتبارات جيوسياسية أو جيواقتصادية لتشمل حدودها في الشمال: المغرب، وصحراء الجزائر وليبيا وصولا إلى مصر، وتمتد جنوبا إلى بوركينافاسو، وأجزاء من أفريقيا الوسطى، ويقدر الباحثون الجغرافيون أن عرضها (من الشمال إلى الجنوب) بين 400 و500 كلم، أما طولها من الغرب إلى الشرق فيصل إلى 5500 كلم (علاق، 2014، صفحة 333).

بمعنى آخر فإن منطقة الساحل هي الحد الفاصل بين دول شمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وتعد بمثابة ممر تجاري له بعد تاريخي يربط بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، و"**الساحل**" منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما مكنها لتصبح حلقة وصل بين الحضارتين الأفريقية والعربية (فال ولد بلال، 2012).

تقطن المنطقة مجموعات بشرية شديدة التنوع على المستوى العرقي، فالصحراء الموريتانية وجنوب الصحراء ومنطقة أزواد، تعد فضاءً للبدو الرحل من العرب البيظان والطوارق، وإن كانت فترات الجفاف أجبرتهم لدخول المدن. وفي حوض نهر السنغال يتعايش البولار والسوننكي والولوف، وعلى امتداد نهر النيجر بتفرعاته الكثيرة (الصحراوية والساحلية) نجد البنبارة والديولا والسونغاي وصولا إلى مضارب الموسيه بأعالي بوركينافاسو جنوبا، وإلى الشرق نجد قبائل التبو والتدا في صحراء تشاد، وكذلك الزغاوة والبكارة في منطقة آبيشيه ودارفور، وتتنوع أنشطة التجمعات الإجتماعية والإثنية في الساحل بين الزراعة والرعي والصيد النهري والتجارة (فال ولد بلال، 2012).

وعلى الرغم من أن منطقة الساحل بتنوعها الجغرافي والإثني، إضافة إلى كونها جسرا يربط بين حضارات القارة العربية والأفريقية، فإن هذه الميزة أصبحت بمثابة نقطة ضعف، فقد أصبحت ساحة تتنازع فيها الثقافات والإثنيات المكونة لها ودخلت في صراعات وحروب لا تنتهي (عصام ، 2014).

إضافة إلى التنوع الإثني والثقافي والحضاري في منطقة الساحل فإنها تملك موارد طبيعية ومعدنية هائلة من مجمل ثروات القارة السمراء، فبالنسبة للبترول والغاز الطبيعي، فإن القارة تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يقدر ب 12% من إجمالي احتياطي العالم، وفي عام 2011 أنتجت القارة 9,4 مليار برميل من البترول، وتتركز الثروة النفطية بالقارة في دول **نيجيريا والجزائر ومصر والسودان**، ودول أخرى. إلى جانب إنتاجها ما يعادل 6,5% من إجمالي الغاز الطبيعي حول العالم في عام 2007 (العلوي).

ويتركز اليورانيوم في دول من بينها **النيجر** ويعد عنصرا هاما في الصناعات النووية، كما أنتجت القارة حوالي 483 طنا من الذهب وذلك في عام 2008م، ومن بين الدول المنتجة له: مالي وجنوب أفريقيا، غانا، غينيا، إضافة إلى الألماس الذي تتصدر القارة السمراء سوقه العالمي بإنتاج قدر ب 40% في دول مثل بتسوانا، أنغولا. إضافة إلى معادن أخرى كالبلاتين، الكوبالت، الحديد، المنغنيز، الفوسفات واليورانيوم.

تشكل الزراعة أحد أهم الأنشطة الإقتصادية في منطقة الساحل، إذ تتم زراعة القطن ونخيل البلح فيها، وإنتاج الفول السوداني والفلفل (الداغر، 2006، صفحة 114).

إن غنى منطقة الساحل والقارة الأفريقية بالثروات الطبيعية والمعدنية، إضافة إلى التوليفة المجتمعية الإثنية المتنوعة فيها تعد مداخل أساسية لتنامي ظاهرة النزاعات الإثنية في المنطقة والقارة على السواء. كما لعبت عوامل أخرى، تاريخية مرتبطة بالسياسات الإستعمارية التي اعتمدت على التفريق

والتمييز بتفضيل وإعلاء شأن إثنيات معينة على حساب جماعات أخرى، مثل **جماعة التوتسي** في رواندا التي تمثل 15% من السكان، حيث خصها المستعمر البلجيكي على **جماعة الهوتو** التي تمثل 85% من السكان (محمد خالد ، 2015، صفحة 168).

5-1 نبذة تعريفية عن نيجيريا: من الناحية الجغرافية والفلكية تقع نيجيريا جنوب غرب أفريقيا، على الساحل الجنوبي الغربي، بين خطي عرض 4 و14 درجة شمال خط الإستواء، وبين خطي طول 3 و15 درجة شرقا. يمتد ساحلها على خليج غينيا بنحو 800 كلم، تقع بكاملها في المناطق المدارية قلب أفريقيا الغربية، يحدها من الشرق الكاميرون ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الشمال النيجرّ، ومن الغرب البينين ومن الجنوب خليج غينيا، تمتد على نحو 1050كلم من الشمال إلى الجنوب، و1130 كلم من الشرق إلى الغرب (Nigeria dossier pays).

تعتبر نيجريا البلد الأفريقي الأكثر سكانا، بتنوعها الثقافي والإثني والديني، فهي تتكون من مجموعات عرقية مختلفة: هي الهوسا والفولاني في الشمال، وهم مسلمون. واليوروبا في الجنوب الغربي، تضم المسيحيين والمسلمين، والإيبو في الجنوب الشرقي، وهم يدينون المسيحية. كما تضم العديد من الأقليات منها: الإبدو، ايجاو، الكانوري، نوبي، التيف.. ولكل منها لغتها، تاريخها، وقانونها العرفي (Ignatius & Dakas).

أما من حيث التعداد السكاني: فإنه وبحسب التوقعات التي وضعت لعام 2017م قد يبلغ 190.632.261 مليون نسمة، مراعاة مع هذه التقديرات آثار زيادة معدل الوفيات بسبب الأمراض، وانخفاض متوسط العمر وارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض التغيرات في توزيع السكان ومعدلات النمو.

كانت نيجيريا مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة حتى العام 1960م أين نالت إستقلالها في **1 أكتوبر**، تتميز بكونها دولة فدرالية، من ملامحها:

-الاسم الرسمي: جمهورية نيجيريا الفدارالية.

-نوع الحكومة: جمهورية رئاسية فدرالية.

-عاصمتها: أبوجا وتضم في تقسيمها الإداري 36 ولاية.

- رئيس الجمهورية: محمد بخاري تم إنتخابه رئيسا لنيجيريا منذ 29 ماي 2015 (Nigeria dossier pays).

-تغطي نيجريا مساحة تبلغ 923.733 كلم مربع.

-عملتها الرسمية: النايرا.

-الديانة: تكشف إحصائيات عام 1963 أن حوالي 48% من سكانها مسلمون، و34 % من سكانها مسيحيون، وأصحاب المعتقدات الأخرى حوالي 10%، غير أنه وفي الوقت الراهن لم تحدد السلطات بعد الإحصائيات حول عدد المسلمين والمسيحيين في البلاد. كما سبق ذكره فهي تشمل مجموعات عرقية متعددة تضم 250 مجموعة (Hauck, 2008, p. 21).

2. المحور الثاني: أسباب و عوامل الإنقسام والنزاع في نيجيريا

تشهد نيجيريا وضعا سياسيا غير مستقر نتيجة للصراعات والنزاعات التي شهدتها سنوات قليلة فقط بعد نيلها الإستقلال عن التاج البريطاني عام 1960م. حيث كانت الفترة التي أعقبت الإستقلال وتأسيس الجمهورية مستقرة في فترة حكم الرئيس **بنيامين إزيكوري** (من الايبو)، وكانت الدولة الفدرالية مقسمة إلى ثلاث أقاليم فدرالية هي: إقليم الشمال، إقليم الجنوب الشرقي، وإقليم الجنوب الغربي في المدة الممتدة بين 1960م و1963م، ليتم إضافة إقليم جديد فيما بعد وهو الولاية الشرقية الوسطى عام 1963م. غير أن هذا الإستقرار لم يدم للمدنيين بعد قيام الجنرال **جونسون أغيلي إيرونسي** وهو من الإيبو بانقلاب عسكري على الرئيس (PHAN, 2011, pp. 22-23).

لتعرف نيجيريا بعدها مرحلة من اللاستقرار السياسي والأمني وعدم التلاحم الوطني بدخولها حربا أهلية في فترة الستينيات من القرن الماضي. إذ تشهد مستوى عال من تزايد النزاعات الإثنودينية، وعدم الإستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية، والتي إستغلت في الغالب لصالح مجموعة على حساب المجموعات الإثنية الأخرى، ولهذا فإن الفساد والفقر يعتبران أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات الإثنودينية (PHAN, 2011).

وفي هذا الصدد يمكن إعطاء تعريف للنزاعات الإثنودينية بأنها: تلك الخلافات التي تحدث بين مجموعتين مختلفتين عرقيا وذلك بسبب الدين أو العرق أو اللغة، ولكي يكسب الخلاف الإثنوديني هاته الخاصية يجب تسييسه، وتحدث هذه الخلافات لعدة عوامل وأسباب قد تشترك فيما بينها في العديد من النقاط وتختلف في أخرى، وذلك من دولة إلى أخرى.

ومن بين العوامل التي تؤدي إلى النزاع هي الإختلاف: اللغوي، العرقي، الديني، والتنافس على المصادر الإقتصادية والسياسية للمجموعات العرقية، فعلى سبيل المثال لا الحصر الحرب التي هددت الوحدة اللبنانية مردها العامل الديني لإختلاف الطوائف الدينية فيها (مرابط ، صفحة 28).

إن التنوعات الإجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية التي ميزت أغلب الدول الأفريقية ونيجيريا إحدى هذه الدول، قد انعكست بشكل أو بآخر على الوجود السياسي للدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الإستقلال، فقد شهدت نيجيريا حرب أهلية طاحنة في عام 1967م عرفت **بأزمة بيافرا** والتي استمرت نحو ثلاثين شهرا (PHAN, 2011, p. 25).

ولدراسة أسباب النزاع الإثنوديني في نيجيريا يمكن إرجاعها إلى متغيرات أساسية هي:

أ-المتغير العرقي والهوية الدينية في نيجيريا: والتي تشمل:

-تسييس الإنتماءات الإثنية والدينية ضمن التنافس والصراع على السلطة السياسية من قبل الطوائف العرقية والدينية.

-وجود مجموعتين أو أكثر من المجموعات العرقية والدينية المتفوقة عدديا والتي بإمكانها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في اتجاه ونتائج العملية السياسية الديمقراطية.

-اللجوء إلى العرق والدين كوسيلة لإضفاء الشرعية على الهيمنة في الحالات التي تتعرض فيها مصالح الطبقة السياسية للتهديد (عبد الحليم).

-تصاعد الفكر الراديكالي المتطرف داخليا ذي مغزى سياسي لجماعة دينية أو إثنية، لإنها تكون قادرة على إزاحة الهيمنة.

-عندما يتسم المجتمع بعراقيل سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية، فإن ذلك يؤدي لتحالفات على أسس عرقية دينية على طول خطوط الصدع.

-إن عدم إيجاد صيغة توليفية بين مختلف الإثنيات الدينية والعرقية في نيجيريا حول العديد من المفاهيم والأسس لضمان الإندماج والتلاحم، مكن من زيادة حدة الأزمات الداخلية التي تعاني منها بسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز القوة والجاه والثراء.

ومن بين الأمثلة على ذلك، الاضطرابات المتكررة بين جماعة إيجو وجماعة إيلاجي بولاية أندو في الإقليم الغربي، والإشتباكات المسلحة بين جماعة إجوس وجماعة إتسكري في ولاية دلتا الإقليم الشرقي. وحالة النزاع بين تيف والهوسا/الفولاني في جوس بولاية بلاتو، التي تسيطر فيها الثقافة الهوساوية على باقي الهويات القبائلية.

بالإضافة إلى النزاعات الإثنودينية بين المسلمين والمسيحيين من جهة. المسلمين والوثنيين من جهة أخرى، حيث قامت جماعة كاجيس المسيحية في مدينة كادونا الشمالية بحراك ضد إعلان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الولاية عام 2000م (Babatomiwa).

ب-المتغير التاريخي والسياسي: تعرضت نيجيريا في القرنين 15م و16م للهجمات البرتغالية والبريطانية، حيث قامت بريطانيا بشن حملات على المناطق الإسلامية الشمالية فيها وأخضعتها لها بحكم مباشر واعتمدت سياسة تبشيرية محاولة من خلالها إحلال ثقافتها محل الثقافة الإسلامية السائدة في نيجيريا، إضافة إلى إعتماد سياسة تعليمية هدفت لخلق وتكوين نخبة مرتبطة مع المستعمر وتتقبله، وصاحب سياستها نشر المسيحية في المناطق التي تسكنها قبائل اليوربا والإيبو وغيرهما، مما أدى إلى انتشار المسيحية. وكان هذا المخطط يسعى إلى:

-نشر المسيحية لتوظيفها في ايجاد ولاء من قبل المسيحيين لسلطات الاحتلال البريطاني استنادا إلى وحدة الدين.

-تشتيت وتمزيق الشعب النيجيري، وتفضيل المسيحيين وتقريبهم من سلطات الإحتلال.

هذه السياسة البريطانية زرعت عوامل الفرقة والصراع الإثنوديني داخل المجتمع النيجيري، وخلقت حدودا إدارية عززت من تعميق الهوة بين المجموعات العرقية التي بلغت حوالي 250 مجموعة. فحسب Okuwdiba Nnoli فإن إستراتيجية الحكم الفدرالي عززت الجماعات العرقية ضد بعضها البعض وشجعت على الفساد وإنشاء شبكات الولاء والنزعة القبلية والمحاباة، جعل نيجيريا تعاني منها في الوقت الراهن (عبد الحليم).

إن الوضع السياسي والأمني المتأزم في نيجيريا منذ استقلالها كان نتاج السياسات البريطانية فيها، وهو ما أفضى إلى صراعات ونزاعات دموية خلفت ألاف الضحايا بسبب المصالح والحسابات السياسية والإقتصادية لكل مجموعة إثنية كانت تتولى السلطة، ومن بين تداعياتها حرب بيافرا 1967-1970 ودوامة الإنقلابات العسكرية (عبد الحليم).

السياسيون في نيجيريا كانوا فاسدين يسعون لتحقيق مصالحهم، ما أدى إلى إخفاقهم في الإتفاق على طرائق تسوية النزاع؛ حيث كانت المنطقة الغربية في حالة نزاع –ميدان صراع السياسة النيجيرية- فلقد تسبب الإنقسام الداخلي في جماعة العمل الحاكمة سنة 1962م، في وقوع عدد من الأحداث والخلاف حول تعداد السكان عام 1964م، والإنتخابات الفدرالية المشحونة بالأزمات في ديسمبر 1964م، لتكون خلفية لإنقلاب عسكري في يناير 1966 (Babatomiwa). كما حدثت عدة انقلابات أخرى أثرت على إستقرار النظام السياسي النيجيري، ففي عام 1975م قام **مرتلي رحمت محمد** وهو من قبائل الهوسا بانقلاب ضد **غوون** ليتولى مقاليد الحكم بعده **أوليسيغون أوباسانجو** الذي قرر إعادة الحكم للمدنيين، أين تم إنتخاب **شيخو شيغاري** في عام 1979م وأعيد انتخابه عام 1983م، لتتم الإطاحة به وإستيلاء جنرالات الجيش على السلطة (**إبراهيم بابا نجيدا**) عام 1985، وفي جوان 1993م بعد تصاعد الضغوط الدولية للحد من الإنقلابات العسكرية أجريت إنتخابات تعددية في محاولة لإعادة السلطة للمدنيين. ليبقى الوضع السياسي في نيجيريا غير مستقر حتى بعد إعادة السلطة للمدنيين (PHAN, 2011, p. 25)، عقب ظهور حركات إسلامية متطرفة كجماعة بوكوحرام.

مما تقدم يظهر جليا أن عوامل الإنقسام والنزاع الإثنوديني في نيجيريا مرتبط بمتغيرات تاريخية إستعمارية، وأخرى هوياتية ساهمت مجتمعة في إضعاف البناء الإجتماعي والسياسي للدولة الوطنية النيجيرية، وبذلك زعزعة الأمن المجتمعي وتعميق هوة الخلافات والنزاعات، أمام سعي كل وحدة إثنية لتحقيق مصالحها ومكاسب على حساب الفئات الأخرى المكونة للتوليفة المجتمعية لنيجيريا.

3. المحور الثالث: التهديدات الأمنية للنزاع النيجيري على منطقة الساحل

1.3- نشأة جماعة بوكوحرام: تشير كلمة بوكوحرام إلى منظمة أو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد"، تعود أصولها إلى لغة أهل الهوسا، وهي كلمة مركبة تركيبا مزجيا من لغتي الهوسا واللغة العربية. يقصد بكلمة "بوكو" نظام التعليم الغربي، وإذا تم إضافة كلمة "حرام" إليها أصبح المعنى: نظام التعليم الغربي

حرام. ولكن لا يؤخذ بالترجمة الحرفية للكلمة بل بمعناها. أصبحت هذه الحركة أكثر شهرة بعد الإشتباكات التي وقعت في أوت2009م في نيجيريا، ونسبت إلى مؤسسها **"محمد يوسف"** في ولاية "برنو" و"يوبي" (مرتضى، 2012، الصفحات 13-24).

يعتقد أن أصل حركة بوكوحرام يرجع إلى عام 1995م لحركة إسمها **"الصحابة"** التي كان يترأسها **"أبوبكر لاوان"**، الذي زاول دراسته في السعودية وإلتقى **"محمد يوسف"** الذي أعاد تنظيم الحركة (الصحابة) وغير اسمها في عام 2002م. وقد استطاع الحصول على تأييد فئة شعبية كبيرة معظمهم من الشباب والعائلات الفقيرة، وقام بإنشاء مسجد ومدرسة في مدينة "مايدوجوري الشمالية" من أجل نشر وتلقين أفكار ومعتقدات المجموعة ونظامها.

نجح يوسف في توسيع نطاق الحركة وعملها لتشمل ولايات أخرى في شمال نيجيريا مثل: بوتشي، كوغومبي، كانو، كاتشينا، يوبي كما وصلت حدودها إلى النيجر في عام 2004م (مرتضى، 2012).

ترتكز الحركة على مجموعة من الأفكار والمعتقدات المتشددة والمتطرفة من بينها: تأسيس دولة إسلامية على أساس التطبيق الصارم للشريعة وباستخدام القوة المسلحة إن تطلب ذلك، مناهضة ومنع التعليم والثقافة الغربية في نيجيريا، إعتبار الدولة رأسا للفساد الذي يستغل الفقراء مادامت تتبنى القيم الغربية العلمانية (النداوى، 2015).

قامت الجماعة باستغلال الوضع السياسي والإجتماعي والإقتصادي المتدهور لنيجيريا وعدم رضا الشعب عن هذه الأوضاع، حتى تزيد من شعبيتها واستغلالها لهم، لتستهدف مؤسسات الدولة ومقرات الأمن، لتدخل في مرحلة لاحقة في مواجهات واشتباكات مع أجهزة الأمن والجيش النيجيري في عام 2009م (النداوى، 2015). ما أدى إلى سجن مؤسسها وإعدامه "محمد يوسف"، ليتولى قيادة الحركة بعده "أبوبكر شاكو" الذي شهدت الحركة في فترته عودة ظهور الجماعة في عام 2010م بازدياد هجماتها وتوسيع نطاقاتها، وأصبحت أكثر تطرفا من ذي قبل (بكر، 2014).

أصبحت الجماعة تستهدف المناطق الشمالية من نيجيريا لتمتد أيضا إلى المناطق الغربية التي تقطنها غالبية مسيحية في محاولة لتطبيق نظام الشريعة الاسلامية في هاته المناطق، كما أعلنت الحركة انضمامها لتنظيم الدولة الإسلامية بعد تصريح أدلى به زعيمها قائلا: "نعلن مبايعتنا للخليفة، وسنسمع له ونطيعه في أوقات العسر واليسر"، بحسب ما ورد في موقع سايت المتخصص في رصد مواقع الجماعات الجهادية (بكر، 2014).

زادت الجماعة من حدة هجماتها باستهداف أطراف حكومية ومدنية، والمقرات الأممية والدولية، حيث قامت بشن هجوم انتحاري على مبنى الأمم المتحدة في أبوجا في أغسطس 2011، قتل فيه أكثر من ثلاثة ألاف وخمسمئة فرد في أحدث ألقيت مسؤوليتها على حركة بوكوحرام، بينما نزح عشرات الآلاف داخليا بسبب التمرد والحملات العسكرية المضادة له (Adebayo, 2014).

تبنت المجموعة عمليات خطف في حق رعايا مدنيين أجانب في شمال غرب نيجيريا، بقيامها بمداهمة مجمع شركة بناء إيطالية وخطف اثنين من الرعايا الإيطاليين العاملين بها في ماي 2011م. لتقوم بتصفيتهم في وقت لاحق بعد مدة احتجاز دامت 10 أشهر، وذلك قبل تنفيذ عملية عسكرية لمحاولة انقاذ الرهينتين في مارس 2011م(Adebayo, 2014) .

2.3- تداعيات المأزق الأمني النيجري على منطقة الساحل:

عرف مفهوم الأمن تطورات عدة في حقل العلاقات الدولية ليشمل مجالات مختلفة هي: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الإقتصادي، الأمن البيئي والأمن المجتمعي، ويعد مصطلح مأزق الأمن المجتمعي من الدراسات التي أضافتها مدرسة كوبنهاغن التي سعت إلى توسيع مجالات الأمن، ويقصد المأزق الأمني المجتمعي الهوية وما ينجم عنها من تهديدات للدول بانهيارها والفوضى والنزاعات (بوستي، 2019، صفحة 13)

وحسب **باري بوزان Barry Buzan** فإن المأزق الأمني المجتمعي يحدث حين تشعر مجموعة ما باللا أمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، وينعكس ذلك في نتائج تكون خطرة قد تمس التنافس لإستنفاذ موارد نادرة، أو السعي إلى تصفية الطرف الآخر عن آخره من الوجود، عبر الإبادة أو التصفية الإثنية. وقد يتطور نزاع إثني داخل دولة ذات سيادة ليمس أمن دول أخرى تجاورها (قوجيلي، 2012، الصفحات 84-85).

إن وجود احتمالات التصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار، بسبب تدفق اللاجئين أو لإنقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة يعد عاملا من عوامل اللااستقرار في الإقليم.

إن المأزق الأمني المجتمعي الذي تشهده نيجيريا انعكس بصورة واضحة على دول الجوار، فحركة بوكوحرام تُضاعف من التهديدات الأمنية والإنسانية لدول الساحل الإفريقي، بشن هجماتها الإرهابية في دول لاسيما: الكاميرون، تشاد، النيجر، بنين والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 15 ألف شخص خلال ستة سنوات (Benzeghda, 2021) .

كما قامت الحركة بنسج علاقات وطيدة مع تنظيمات إرهابية تنشط في منطقة الساحل منها: تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، جماعة الدعوة والجهاد في غرب أفريقيا، فكلتاهما تنشطان في مالي خصوصا، إلى جانب إنخراط أفرادها للقتال إلى جانب الجماعات الجهادية عام 2012م في شمال مالي من خلال مواجهة الجيش المالي، وإعلان ولائها لتنظيم الدولة في مارس 2015م كما سبق ذكره. إضافة إلى دخول مسلحيها أراضي النيجر والكاميرون ، لتصبح جماعة بوكوحرام جزءً من تنظيم جهادي عالمي (Benzeghda, 2021).

إن المساحة الشاسعة لمنطقة الساحل والصحراء عززت من نشاط التنظيمات الإرهابية وتهديد المصالح الوطنية لدول المنطقة، والتي أصبحت تشكل تهديدا عابرا للحدود يهدد بإضعاف الدولة وأمنها

ويؤثر على مسارات التنمية فيها. وأدت إلى زيادة انتشار وتدفق الأسلحة وتورطها في الإتجار بالبشر، والإتجار بالمخدرات، وغيرها من الممارسات غير المشروعة التي تشكل تهديدا فعليا لإستقرار منطقة الساحل والصحراء (الشرقاوي، 2023).

تحولت منطقة الساحل الإفريقي إلى فناء للجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب، نظرا لأن هذه الأخيرة أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 30% إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة (الطيار، 2022، الصفحات 150-161).

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يمثلان مصدرا لعدم الإستقرار، خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة، وتشير إحصائيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سبتمبر أنه تم ضبط عدد من شحنات الكوكايين التي صودرت بين مالي والنيجر في سبتمبر من عام 2017م، وفي موريتانيا تم إعتقال مهربين لأسلحة ومعدات اتصالات، وفي نيجريا أبلغت السلطات عن ضبط عدة حمولات لحاويات من الأسلحة المهربة إلى البلد (الطيار، 2022، الصفحات 155-156).

وتعتبر الهجرة غير الشرعية والسرية من المشكلات التي زادت من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة، فعدد المهاجرين السريين الأفارقة في تزايد، فهم يسلكون عدة طرق برية متجهين نحو شواطئ الجزائر وتونس والمغرب في محاولة العبور للقارة الأوربية، وتعد السواحل الليبية أفضلها لدى هذه الشريحة بسبب الوضع السياسي والأمني اللامستقر فيها.

ولكن الموجة الجديدة من الهجرات غير الشرعية تصحب العنصر النسوي، وهو أيضا عامل مساهم في تأزيم الوضع في المنطقة باستغلالهن في عمليات التهريب، إضافة إلى لجوء هؤلاء المهاجرين إلى شبكات وتنظيمات إجرامية عبر وطنية لتأمين وثائق سفر مزورة وتأشيرات المرور وحتى العملة الصعبة، وهنا تبرز التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي تعتمدها الدول الوطنية لمواجهة هذا النوع من التهديدات الأمنية، إذ تعتبر هدفا سائغا يمكن إستغلالهم من قبل التنظيمات الإرهابية والجهادية لتحقيق أغراضهم، إضافة إلى تحديات أخرى تتجلى في الجانب الصحي بانتقال الأمراض المعدية الخطيرة عبر المهاجرين (الطيار، 2022).

الخاتمة: لعبت حالات اللاستقرار السياسي والأمني داخل نيجيريا التي جاءت عقب نيلها الإستقلال من التاج البريطاني، في أن تذكي من النزاع الإثنوديني فيها. والتي كانت في مجملها بسبب الفساد والفقر والتنافس الإثني والعرقي على ثروات البلاد الإقتصادية والسياسية، ما أدى إلى بروز جماعات إرهابية ترتكب مجازر تصفية وتطهير على أسس إثنية وعرقية، ومواجهات مع الدولة وأجهزتها الأمنية؛ إذ إنها شكلت هاجسا أمنيا وإقتصاديا حقيقيا للسلطات النيجيرية. والتي أدت لبروز تحديات أمنية، سياسية

وصحية وزيادة حدة التهديدات الأمنية على مستوى منطقة الساحل الأفريقي، التي ساهمت في تنامي نشاط الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار بالبشر والمخدرات وباستخدام العنصر النسوي فيها، وبذلك خلقت تحديا للدول المجاورة من أجل مواجهة هاته التهديدات من خلال إعتماد مقاربات أمنية لتحقيق أمن واستقرار المنطقة.

نتائج الدراسة:

انطلاقا مما تقدم خلصت الدراسة إلى نتائج تضمنت التالي:

*أن منطقة الساحل الأفريقي تمتاز بخصوصية بكونها منطقة فاصلة بين شمال القارة الأفريقية وجنوبها. وهي تكتسي أهمية كبيرة نظرا لموقعها الجيواستراتيجي، فهذا الموقع جعلها تزخر بثروات وموارد طبيعية ومصادر طاقة مختلفة، إضافة لما تحمله في طياتها من بعد حضاري تتقاطع فيه الثقافات واللغات والأعراق والدين، لتجمع بين الحضارتين الأفريقية والعربية.

*شكل التنوع الإثنوديني والعرقي في نيجيريا عامل إنقسام للدولة الوطنية، بدل أن يكون هذا التنوع الهوياتي متغيرا يساهم في زيادة التلاحم المجتمعي كونه يمثل إثراءً لثقافة المجتمع النيجيري.

*أدت السياسات الإستعمارية التي خلفها التاج البريطاني، والإنقلابات العسكرية والتفرد بالسلطة لأجل استغلال مراكز القوة والثراء وعدم الإستغلال الأمثل لثروات البلاد إلى تزايد النزاعات ذات الطابع الإثنوديني في نيجيريا، مما أدى إلى إنعدام الإستقرار السياسي الأمني وحتى الإقتصادي، والذي كانت له تداعيات على منطقة الساحل الأفريقي جنوب الصحراء.

*شكلت التهديدات الأمنية الناجمة عن التنظيمات الإرهابية النيجيرية وأشكال الجريمة المنظمة تحديا ومأزقا أمنيا بالنسبة لدول الساحل لاسيما وأنها أدخلت العنصر النسوي ضمن عملياتها، وبالتالي فإنها تهدد المصالح الوطنية لدول منطقة الساحل وتؤثر سلبا على مسارات التنمية فيها، خاصة وأنها تمتاز بمساحتها الشاسعة التي تزيد من تعقيد الوضع الأمني بالمنطقة.

قائمة المراجع:

1. أحمد مرتضى. (12 أبريل- يونيو , 2012). جماعة (بوكو حرام) . نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا. *قراءات أفريقية*.

2. أميره عبد الحليم. (بلا تاريخ). *الغرب الافريقي: نيجيريا بين الداخل الدينى والخارج النفطى*. تم الاسترداد من السياسة الدولية:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887220&eid=12

3. توفيق بوستي. (فبراير, 2019). مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، دراسات استراتيجية.

4. جميلة علاق. (ديسمبر, 2014). استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء. *مجلة العلوم الإجتماعية* (19).

5. حسين بوقارة. (2008). *تحليل الزاعات الدولية*. الجزائر: دار هومة.
6. حسين قادري. (2007). *النزاعات الدولية دراسة وتحليل*. باتنة: منشورات خير جليس.
7. رابح مرابط . (بلا تاريخ). أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم فب العلوم السياسية، فرع علاقات دولية،. *2008/2009*. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
8. زينب وحيد دحام. (2012). *الوسائل البديلة لحل النزاعات* (المجلد 1). أربيل: مطبعة الثقافة.
9. سيد أحمد قوقجيلي. (2012). *الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن*. الأردن: لمركز العلمي للدراسات السياسية.
10. عبد الحق زغدار. (ديسمبر, 2017). النزاع في نيجيريا بين الإثنية والظاهرة الإرهابية "بوكوحرام أنموذجا". *مجلة الفكر*(16).
11. عبد الشافي عصام . (2014). معضلة الأمن في الساحل والصحراء :الأسباب والمواجهة. *مجلة السياسة الدولية*(195).
12. علي بكر. (2014). *القاعده الافريقية:مستقبل تنظيم"بوكو حرام"فى شمال نيجيريا*. تم الاسترداد من السياسة الدوليه: Http://www.siyassa.org.eg/NewsContent
13. كمال حداد. (1998). *النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات* (المجلد 1). الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.
14. مجدي الداغر. (2006). *أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم*. القاهرة: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع.
15. محمد الشرقاوي. (فيفري, 2023). *أثر حركة بوكو حرام على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل والصحراء (2002– 2022)*،. تم الاسترداد من http://www.acrseg.org/43109
16. محمد الطيار. (14 مارس, 2022). طبيعة وأصناف الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي. *مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية*.
17. محمد الرحيلي. (بلا تاريخ). *وظيفة الدين في الحياة وحاجة الناس إليه*. منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.
18. محمد بن أمحمد العلوي. (بلا تاريخ). *تحديات مواجهة التهديد الإرهابي في أفريقيا*. تم الاسترداد من http://www.middle-eastonline.com/id=194078.
19. محمد عبد الله محمد خالد . (2015). الاقليات الاثنية و الصراعات في افريقيا. *دراسات أفريقية*(53).
20. محمد عبد الواحد النداوى. (2015). *مشكلة الاندماج الوطنى في نيجيريا: بوكو حرام نوذجا*. تم الاسترداد من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية: http://jilrc-magazines.com
21. محمد فال ولد بلال. (11 مارس, 2012). *الامن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع و المآلات*. تم الاسترداد من https://saharamedias.net/6921.

22. مهدي محمد عاشور . (2002). *التعددية الإثنية وإدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

23. موسوعة الأديان. (بلا تاريخ). *الباب الأول، مدخل لدراسة الأديان، المبحث الأول: الاديان لغة واصطلاحا*. تم الاسترداد من http://www.dorar.net/adyan/5.

24. Aicha Benzeghda .(2021) .The Nexus between Failed State and Transnational Organized Crime: A Growing Threat to Security in the Sahel .*Journal of Political and Legal Research* . Algeria: University of Muhammad al-Siddiq Ibn Yahya.

25. Akaayar Ayua Ignatius ،C.J. Dakas Dakas .(بلا تاريخ) .*La République fédérale du Nigeria, Un Dialogue mondial sur le fédéralisme* . تم الاسترداد من http://www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_8.pdf.

26. Anh-Dao PHAN 22) .juin, 2011 .(ENTRE NEUTRALITE ET MILITANTISME, QUEL RÔLE OLITIQUE POUR LA MEDECINE HUMANITAIRE ? *memoire MASTER 1 ETHIQUE SPÉCIALITÉ : RECHERCHE EN ÉTHIQUE* .UNIVERSITÉ PARIS DESCARTES.

27. Anthony Abayomi Adebayo .(2014) .implication of Boko Haram terrorism on national development in Nigeria .*A critical review*.

28. Jeong Ho-Wong .(2008) . *Understanding Conflict and Conflict Analysis* (الإصدار Firstpuplished .(London: SAGE Publications L.T.D.

29. Moses Owojaiye Babatomiwa .(بلا تاريخ) .*Factors Responsible for Muslim-Christian Unrest in Nigeria* تم الاسترداد من .Christianity In Africa: http://pentecostalmovement.wordpress.com

30. Nigeria dossier pays .(بلا تاريخ) .*larousse encyclopedie,disponible* تم الاسترداد من . http://www.larousse.fr/encyclopedie/pays/Nigeria/135286.

31. Ryan Hauck) .August, 2008 .(CAUSES OF CONFLICT: ANALYZING NIGERIA'S PAST WITH HOPE FOR THE FUTURE .*Social Studies Department Chair*.*1* ،

32. w Wsevolod و ،w Isajin .(1993) .*Difinition and Dimensions of Ethnicity: A Theoretical Framerwork. Paper presented at " Joint Canada-United states conference on The Measurement of Ethnicity ."*U.S Government Printing Office.